حجم ذاكرة قياس المدى ١٢٨ كيلوبايت (**بيطاؤون حيل هآفير**، ٤/ ١٩٩٠).

وتتسم هذه المعلومات كافة بالاهمية، لسببين: الأول، لأن البرنامج الفضائي سيتواصل باطلاق المزيد من الاقمار الاصطناعية، استناداً الى التجارب السابقة، والثاني، لأنها تؤثر في امكانية تحويل القمر الى الاستخدام العسكري. ويتمّ، الآن، الاعداد لبناء واطلاق القمرين، «افق ـ ٣» و«افق ـ ٤»، بين العام ١٩٩٠ والعام ١٩٩٢، اللذين سيحملان المزيد من الاجهزة العلمية المتقدمة، تحضيراً لتطوير وانتاج قمر الاتصالات «عاموس»، ربما في منتصف التسعينات (**المصدر نفسه**). ولكن لا بد من الاشارة الى ان احجام وأوزان أقمار «افق» لا تكفي لتكليفها بالمهام العسكرية، أي الاستطلاع البصري والتجسس الالكتروني، ضمن المعطيات الحالية، دون ان يلغي ذلك احتمال تعديلها بسهولة نسبية لتأدية بعض الاغراض الاولية والبسيطة نسبياً. انما لاحظ بعض المعلقين الاسرائيليين ان بعض الاقمار الرئيسة للقوتين العظميين تزن عشرة أطنان، منها تسعة أطنان من الوقود، ممّا يتطلب صاروخ دفع قوياً وكبيراً، وهو أمر أكبر من طاقة اسرائيل. واذ تعتقد تلك المصادر بأن في مقدور المؤسسة العلمية والصناعية الاسرائيلية ان تبني نظام أقمار اصطناعية عسكرية، غير انها تقرّ بأن ذلك سيكون باهظ التكلفة، لانه يتطلب وسائل اطلاق ومحطة رقابة وصيانة، عدا عن مجموعة الخبراء والعلماء لتحديد المسار وترجمة المعلومات العلمية والاستطلاعية وما شابهها (**هآرتس**، ٢٧/ ٦/ ١٩٩٠). وهذه هي الاعتبارات التي ما زالت تؤخر القرار الاسرائيلي بسلوك هذا الطريق، مع اضافة حقيقة ان نظام الانذار والمراقبة سيتطلب، أيضاً، اطلاق اقمار عديدة ذات كفاءة ادائية عالية.

عناصر استراتيجية الردع

بموازاة الكشف عن امتلاك الاسلحة الكيميائية ومناقشة آفاق البرنامج الفضائي، قامت اسرائيل، مؤخراً، بخطوة اضافية ذات دلالة استراتيجية هامة. فقد أعلن قائد سلاح الجو، أفياهو بن ـ نون، في اواخر تموز (يوليو)، عن اقتراب موعد اطلاق صاروخ «حيتس» المضاد للصواريخ الباليستيكية تجريبياً، وهو الصاروخ الذي تطوّره اسرائيل بتمويل اميركي (بنسبة ٨٠ بالمئة)، للعمل بعد حوالى خمس سنوات (**جينز ديفينس ويكلي**، ٢٨/ ٧/ ١٩٩٠). وبالفعل، فقد أعلن الناطق العسكري، في التاسع من آب (اغسطس)، عن اطلاق «حيتس» تجريبياً؛ الّا أنه أوضح أن ذلك شمل اختبار نظم اطلاق ودفع الصاروخ فقط، أي دون تجريب نظم التوجيه أو الرأس المتفجر (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٠/ ٨/ ١٩٩٠). واضاف ان عملية التجريب هذه مقصودة كرد مباشر على التهديدات العراقية بتنفيذ الهجوم الكيميائي على اسرائيل.

أمّا الحدث الابرز والاهم، في دلالاته بعيدة المدى، فهو تطرّق المعلقين الاسرائيليين، استناداً الى مصادر دفاعية واستخباراتية اسرائيلية، الى وجود برنامج سري، منذ سنوات عديدة، لتطوير صاروخ باليستيكي يطلق من الغواصات. فقد كشف يوسي ميلمان ودان رافيف عن قيام اسرائيل، منذ ٢٥ سنة، بالبحث في امكانية وسبل نشر مثل تلك الصواريخ. وأضافا ان اسرائيل قامت، مؤخراً، بتكثيف هذا النشاط لتحويله الى مشروع تنفيذي خلال السنوات المقبلة، نظراً الى تصاعد التوترات الاستراتيجية في الشرق الاوسط. (**عل همشمار**، ١٧/ ٧/ ١٩٩٠). وحسب المصادر المختلفة، ربما كانت باشرت اسرائيل بمحاولة تطوير صاروخ باليستيكي بحري بالتعاون مع ايران الشاه في العام ١٩٧٧؛ ولعلها تنوي تزويد الغواصتين الجديدتين اللتين تنوي شراءهما من المانيا الاتحادية بالصواريخ الباليستيكية، علماً بأن المسؤولين الاسرائيليين رفضوا التعليق على ذلك (**المصدر نفسه**).

لا تكمن أهمية هذا النبأ في احتمال ظهور صاروخ جديد في الترسانة الاسرائيلية، على الرغم من دلالة ذلك، بل، في الوقع المؤكد على طبيعة الميزان الاستراتيجي في المنطقة؛ اذ انه من الواضح ان الميزان اخذ بالتأرجح، ومعه النظريات الاستراتيجية، ولاحقاً العقائد القتالية، منذ لجوء الدول العربية واسرائيل الى تطوير اجيال متعاقبة من الصواريخ الباليستيكية والاقمار الاصطناعية والاسلحة الكيميائية والجرثومية والنووية. وأهمّ ما في ذلك، خلال العام ١٩٩٠، هو بروز عناصر «ميزان الرعب» الجديد، بحيث تتبادل اسرائيل والعراق